الجملة الاسمية بين الإطلاق والتقييد

رأى وتصنيف

للأستاذ الدكتور / محمد حماسة عبد اللطيف

مدخل :

يمكن القول بأن هناك نوعين من الجملة الاسمية ، النوع الأول الجملة الاسمية المطلقة والنوع الثانى هو الجملة الاسمية المقيدة .

والذى أعنيه بالجملة الاسمية المطلقة هو الجملة الاسمية التى لاتقييد فيها من أى نوع . والمقيِّد فى هذه الحالة هو « الناسخ » بأنواعه المختلفة. وقد اخترت هذه التسمية: «المطلقة» لتكون فى مقابل «المقيدة»؛ فقد قال النحاة من لدن سيبويه عن كان وأخواتها إنها لمجرد إفادة الزمن فى الجملة الاسمية ، فهى قيد يضاف إلى الجملة لم يكن موجودا من قبل ،ومثل كان وأخواتها أفعال المقاربة فهى جميعا «روابط وقيود للمسند وهو الخبر»[1] وقالوا أيضا إن «المسند فى باب كان هو الخبر و« كان » قيد له»[2] فكل جملة اسمية دخل عليها ناسخ من النواسخ «جملة مقيدة» سواء أكان هذا التقييد بإضافة الزمن إلى الجملة الاسمية أم بإضافة معنى آخر إليها لم يكن موجودا من قبل عن طريق عنصر لغوى جديد على العنصرين المكونين (المسند إليه - المسند) وتتمثل هذه المعانى المقيِّدة فى معانى المقاربة،والرجاء،والشروع والتوكيد،والتمنى،والاستدراك،والتشبيه والنفى. هذا المعنى الجديد الذى يضفيه الناسخ على الجملة الاسمية يستتبعه تأثيرإعرابى فيغير الحالة التى كانت عليها الجملة الاسمية قبل دخوله . فالجملة الاسمية المطلقة - إذن- هى الجملة الاسمية التى لم يَنْصَبّ على طرفيها معا ناسخ من النواسخ أى أطلقت من قيد الناسخ بما يقيدها به من معنى .

فجملة مثل «الله غفور رحيم» جملة مطلقة ، وإذا قلنا «كان الله غفوراً رحيما» أو «إن الله غفور رحيم» فإنها تصبح جملة اسمية مقيدة ؛ لأن كلا من الناسخين المقيدين «كان» و«إن» قد انصب على المبتدأ والخبر معا ، أما إذا كان فى الِخبر وحده نوع من التقييد - بهذا المعنى- كما

(١) انظر حاشية الخضرى على ابن عقيل ١ / ١٥٦

(٢) حاشية الصبان على الأشمونى ٢/ ٢٣٥

إذا قلنا مثلا : «محمد كان صادقًا أمينًا» فإن هذه الجملة* ليست جملة اسمية مقيدة بل مطلقة ؛ لأن انصباب «كان» هنا ليس على المبتدأ بل على ضميره ، والجملة على هذا النحو مكونة من (مبتدأ وجملة اسمية مقيدة هى الخبر) ، والإسناد فى «كان صادقا أمينا» ليس إسنادا أصليا ولكنه إسناد فرعى ، ومعنى هذا أن الجملة الاسمية لا تعد جملة اسمية مقيدة إلا إذا كان الناسخ منصبا بتأثيره الإعرابى على كل من المبتدأ (لاعلى ضميره) والخبر معا ، أو بعبارة أخرى على طرفى الإسناد الأصلى فى الجملة الاسمية .

وتتمثل دراسة الجملة الاسمية المطلقة فى بيان أنواعها ، ومعرفة مكونات كل نوع أو أجزائه ، والتعريف بكل مكوّن أو جزء وخصائصه ، والربط بين هذه الأجزاء ومعرفة وسائل هذا الربط ، والتطابق بين هذه الأجزاء ، والترتيب بينها ، ومدى حرية هذا الترتيب أو التزامه ، ويمكن تصنيف الجملة الاسمية المطلقة فى ثلاثة أنواع :

الأول - الجملة الاسمية التامة .

الثانى - الجملة الاسمية المجزوءة .

الثالث - جملة الوصف مع مرفوعه .

١ - الجملة الاسمية التامة :

هناك فكرة أساسية فى نظرة النحاة العرب إلى الجملة وهى أنه لابد من وجود «الإسناد» بطرفيه . وطرفاه فى الجملة الاسمية هما (المبتدأ والخبر) . ولابد أن يراعى هذان الطرفان فى اعتبار الجملة مراعاة كبيرة ، فإذا كانا مذكورين فإن الجملة حينئذ قد اكتمل لها عنصراها ، وإذا ذكر أحدهما دون الآخر فإن العنصر الثانى لابد أن يكون فى الحسبان ، ولا يمكن اعتبار أحدهما فحسب جملة مستقلة ، مع إفادته معنى يحسن السكوت عليه ، فى نظر كثير من النحاة ، وذلك لأن الإسناد فى تعريفهم «رابطة» بين شيئين ، أو «حكم» بأحد الطرفين على الآخر[١]، أو «تعليق خبر بمخبر عنه»[٢] فى الجملة الاسمية .

والذى أعنيه بالجملة الاسمية التامة هو الجملة التى اكتمل لها عنصراها ، وتحقق فيها الإسناد بطرفيه (المبتدأ والخبر) ،

---

(١) انظر : الرضى ١/٨ (٢) السيوطى : همع الهوامع ١/٥ (٣) الفتح ، الآية ٢٩ (٤) الفتح : الآية ٩٠

(٥) آل عمران ، الآية : ١٣٩ (٦) يوسف ، الآية ٩٠ (٧) لقمان ، الآية ١١ (٨) الجاثية ، الآية : ٢٩

(٩) الفاتحة ، الاية ٢ (١٠) الفرقان ، الآية ٢٤ (١١) البقرة ، الآية ٢٢٦ (١٢) لقمان ، الآية : ١٢ .

وكان المبتدأ فيها من أسماء الأعلام مثل «محمدٌ رسولُ الله»(١) أو الأسماء الموصولة مثل «والذين معه أشدَّاء على الكفارِ رُحَماء بينهم»(٢) أو الضمائر المنفصلة للرفع مثل «وأنتم الأعلَوْنَ»(٣) و « أنا يوسف»(٤) أو أسماء الإشارة مثل « هذا خلق الله »(٥) و« هذا كتابنا »(٦) أو المعرف بالأداة مثل « الحمدُ لله »(٧) أو بالإضافة مثل «أصحابُ الجنة يومئذ خيرٌ مستقرا»(٨) أو من النكرات المخصصة مثل «ولَعَبدٌ مؤمنٌ خيرٌ من مشرك ولو أعجبكم»(٩) أو العامة مثل «ومَنْ يشكُرْ فإنما يشكرُ لنفسه ، ومن كفر فإن اللهَ غنىٌّ حميدٌ»(١٠) ويمكن تحديد الجملة الاسمية التامة بعبارة أكثر اختصارا فيقال : «هى ما لم يكن المبتدأ فيها وصفا رافعا لما يكتفى به ، ولم يجب حذف أحد طرفيها ، وتطابق فيها الجزآن . فقد اشتُرِط فى هذا التحديد ثلاثة شروط :

الأول :

ألا يكون المبتدأ وصفا رافعا لما يكتفى به فإذا كان كذلك فهذا ما سوف يُتناول تحت عنوان جملة الوصف مع مرفوعه .

الثانى : ألا يكون أحد جزأيها واجب الحذف ، فإذا كان كذلك فهذا ما سوف يتناول تحت عنوان الجملة الاسمية المجزوءة . أما إذا كان أحد الجزأين محذوفا لدواع اقتضاها الموقف اللغوى فى التعبير - وهو ما يسمى بالحذف الجائز - فهذا داخل فى النوع الذى نتناوله هنا وهو الجملة الاسمية التامة ، فالحذف الجائز لأحد عنصرى الجملة الاسمية لا يغير نوعها فهى ماتزال تامة لأن العنصر الآخر مفهوم من السياق وذلك كما فى قوله تعالى : «قال فرعون : وما ربُّ العالمين. قال ربُّ السموات والأرض وما بينهما»(١١) فالإجابة تضمنت الخبر فقط «ربُّ السموات» ، وحذف المبتدأ لأنه مفهوم من سياق الكلام وتقديره «هو» يعود على «رب العالمين» ، وهذا الحذف ليس لازماً ، لأنه قد يذكر هذا المحذوف فى مواقف مماثلة كما فى قوله تعالى :«وما تلك بيمينك ياموسى.قال : هى عصاى»(١٢).

وفى قوله تعالى : « قال : فمن ربكما ياموسى. قال ربنا الذى أعطى كل شئ خلقه ثم هدى»(١٣) .

---

(١) الفتح ، الآية ٢٩ (٢) الفتح : الآية ٢٩

(٣) آل عمران ، الآية : ١٣٩ (٤) يوسف ، الآية ٩٠ (٥) لقمان ، الآية ١١ (٦) الجاثية ، الآية : ٢٩

(٧) الفاتحة ، الآية ٢ (٨) الفرقان ، الآية ٢٤ (٩) البقرة ، الآية ٢٢١ (١٠) لقمان ، الآية : ١٢ .

(١١) الشعراء : الآية ٢٣ ، ٢٤ (١٢) طه ، الآية ١٧ ، ١٨ (١٣) طه ، الآية ٤٩، ٥٠

والإجابة هنا تضمنت المبتدأ والخبر معا، ولم يشأ أن يحذف أحد العنصرين وهو هنا «المبتدأ» لأن الموقف هنا يقتضى ذكر الطرفين معا استلذاذا للحديث مع الذات العلية فى الآية الأولى «هى عصاى» ومحاولة للإطالة فى الكلام ، وكان من الممكن فى الإجابة أن يقول «عصاى أتوكأ عليها» وأما الجملة الثانية «ربنا الذى أعطى كل شى خلقه ثم هدَى» فإن الموقف هنا اقتضى ذكر المبتدأ (ربنا) ، وكان من الممكن حذفه اعتماداً على السياق ، لكن موسى - حسب التعبير القرآنى - أراد أن يؤكد هذا المعنى عن طريق حصر إعطاء كل شئ خلقه وهداه فى (ربنا) ليبطل دعوى فرعون المزعومة بربوبيته هو دون سواه ، وقد أراد أيضا أن يكشف لفرعون عن اعتزازه الشديد بإضافة (رب) إليه هو وأخيه وقد التقط هذا من قول فرعون المنكر المستهزئ «فمن ربكما» حيث يبين أنه يؤمن بما ينكره ويوقن بذلك يقينا لا ينازعه فيه شئ من الشك . هذه الجمل التى يذكر أحد طرفيها المبتدأ أو الخبر ، ويكون الطرف الآخر مفهوما من السياق ، ويكون المتكلم مختارا بين ذكره أو حذفه حسبما يحدده الموقف وتمليه ملابساته - هذه الجمل تعد من الجمل الاسمية التامة .

الثالث :

أن يتطابق الجزآن فى العدد (الإفراد والتثنية والجمع) والنوع (التذكير والتأنيث) فإذا قلت مثلا :

«محمدٌ ناجح» فهذه جملة اسمية تامة سواء تقدم «محمد» أم تأخر . فإذا قلت «ناجحٌ محمدٌ» فكلمة «محمدٌ» مبتدأ مؤخر، وكلمة «ناجح» خبر مقدم سواء سبقت بنفى أو استفهام أم لم تسبق بواحد منهما ، وهذا هو تحليل الكوفيين والزمخشرى وابن الحاجب لمثل هذا التركيب الذى يكون فيه كل من المبتدأ والوصف (الاسم المشتق) مفردًا وتقدم فيه الوصف ؛ ولهذا أوجبوا فى قوله تعالى « أراغبٌ أنت عن آلهتى ياإبراهيم»(١) أن يكون محمولا على التقديم والتأخير.(٢)

---

(١) مريم ، الآية ٤٦ .

(٢) انظر : شرح شذور الذهب لابن هشام ١٨٢ . وقد أعرب هذه الآية على أنها مبتدأ وفاعل سد مسد الخبر كل من ابن الأنبارى (البيان فى غريب إعراب القرآن ٢/١٢٧) والعكبرى (إملاء ما من به الرحمن ٢/١١٤ ، ١١٥) ومكى بن أبى طالب القيسى (مشكل إعراب القرآن ٤٥٦). وهو اتجاه البصريين الذين يجيزون هذا الوجه (مبتدأ + فاعل سد مسد الخبر) والوجه الآخر (مبتدأ مؤخر وخبر مقدم) فى حالة إفراد كل منهما واعتماده على نفى أو استفهام .

ويقول الزمخشرى عن هذه الآية «وقدم الخبر على المبتدأ فى قوله (أراغب أنت عن آلهتى يا إبراهيم) ؛ لأنه كان أهم عنده، وهو عنده أعنى ، وفيه ضرب من التعجب والإنكار لرغبته عن آلهته ، وأن آلهته ما ينبغى أن يرغب عنها أحد وفى هذا سلوان وثلج لصدر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عمَّا كان يلقى من مثل ذلك من كفار قومه»(١).

ولكن أبا حيان يبين أن المختار فى إعراب «أراغب أنت» أن يكون «راغب» مبتدأ ، لأنه قد اعتمد على أداة الاستفهام و«أنت» فاعل سد مسد الخبر ، ويقول فى ترجيح هذا الإعراب : «ويترجح هذا الإعراب على ما أعربه الزمخشرى من كون «أراغب» خبرًا و«أنت» مبتدأ بوجهين :

أحدهما : أنه لا يكون فيه تقديم ولاتأخير ،إذ رتبة الخبر أن يتأخر عن المبتدأ.

والثانى : أن لا يكون فصل بين العامل الذى هو «راغب» وبين معموله الذى هو «عن آلهتى» بما ليس بمعمول للعامل ، لأن الخبر ليس هو عاملا فى المبتدأ بخلاف كون «أنت» فاعلا فإنه معمول (أراغب) فلم يفصل بين (أراغب) وبين « عن آلهتى» بأجنبى ، إنما فصل بمعمول له»(٢).

إذن أمامنا اتجاهان فى إعراب مثل هذا التركيب ، ومن الواضح أن اتجاه الزمخشرى- ومعه الكوفيون وابن الحاجب- قائم على فهم النص فى سياقه وملابساته ويرتب عليه معنى لطيفا يدَرك من خلال تركيبه ، ولذلك أميل إلى هذا الاتجاه وأدعو إلى تعميمه فى كل نظائره فكل وصف مفرد بعده اسم مفرد يكون الوصف فيه خبرا مقدما والاسم التالى له مبتدأ مؤخرا .

وأما الترجيح الذى قدمه أبو حيان لإعراب هذه الآية على النحو الذى أعربها به ، فإنه ترجيح قائم على أساس قواعد وضعها النحاة أنفسهم ، وهى غير مسلمة عند الجميع ، وأبو حيان لا يراعى فى ترجيحه إلا هذه القواعد فحسب دون النظر إلى النكتة اللطيفة التى يتضمنها

---

(١) الزمخشرى ، الكشاف ٣/ ٤١٣

(٢) أبو حيان ، البحر المحيط ٦/ ١٩٥ وانظر له أيضا : النهر الماد بهامش البحر المحيط ٦/ ١٩٢ وانظر أيضا بهامشه الدر اللقيط لتاج الدين الحنفى ٦/ ١٩٤ .

توجيه الزمخشرى الذى نظر للآية نظرة بلاغية يقتضيها سياق الآية وملابسات الموقف .

وما أسميه هنا بالجملة الاسمية التامة يسميه النحاة بالمبتدأ الذى له خبر. والجملة الاسمية التامة تفترق عن غيرها فى أمور :

أولها- أن المبتدأ فيها - وهوالمسند إليه- يكون اسما صريحا نحو «الله ربنا» و«محمد نبينا» ومؤولا بالاسم الصريح نحو «وأن تصوموا خير لكم»[1] أى «وصيامكم خير لكم» فـ (أن تصوموا) مؤول بـ«صيامكم».

ثانيها- أن المبتدأ فى الجملة الاسمية التامة لا يحتاج إلى شئ يعتمد عليه ، وأما الوصف مع مرفوعه فلابد أن يعتمد على نفى أواستفهام.[2] فى رأى كثرة النحاة.

ثالثها - أن الجملة الاسمية التامة يجوز أن تدخل عليها النواسخ المختلفة ، على خلاف جملة الوصف مع مرفوعه التى لاتقبل من النواسخ إلا ما يفيد النفى[3] فحسب بخلاف الجملة الاسمية المجزوءة التى لا تقبل النواسخ مطلقا[4].

رابعها- أن الجملة الاسمية التامة يجوز فيها أن يتقدم الخبر على المبتدأ إلا إذا طرأ على التركيب ما يمنع ذلك ، على خلاف جملة الوصف مع مرفوعه .

وتتألف الجملة الاسمية التامة من المبتدأ والخبر . والمبتدأ لابد أن يكون اسما صريحا أو مؤولا بالاسم . وأما الخبر فلابد أن يكون واحدا مما يأتى :

١ - الوصف : والمقصود به اسم الفاعل أو اسم المفعول أو الصفة المشبهة أو صيغة المبالغة أو اسم التفضيل ، وبعبارة أكثر اختصارا يقال إن الوصف هو ما أخذ من الفعل للدلالة على حدث وصاحبه . فكلمة (كاتب) مثلا تدل على أمرين : الكتابة ، والذات التى اتصفت بها ،

---

(١) البقرة ، الآية ١٨٤ (٢) انظر شرح شذور الذهب لابن هشام ١٨٠ (٣) انظر شرح الكافية للرضى ٢/٢٩٧

(٤) انظر شرح الكافية ١/٨٧. والأخفش والفراء يجيزان : إن قائما الزيدان . والكوفيون يجيزون هذه ويجيزون أيضا : ظننت قائما الزيدان . وكلاهما بعيد عن القياس على حد تعبير الرضى .

وكلمة (مضروب)- وهى اسم مفعول- تدل أيضا على شيئين : الضرب - وهو الحدث- والشخص أو الذات التى اتصفت بوقوع الضرب عليها ، وهكذا كل مشتق من الفعل على هذ النحو . والإخبار بالوصف هو الأكثر .

٢ - الاسم الذى فى قوة الوصف - على حد تعبير النحاة- وهو الاسم الذى يؤدى ما يؤديه الوصف ، أى ينقل إلى الوصفية ، وذلك كقولك :« محمدٌ أسدٌ » فـ (أسد) اسم جامد ولكن معناه هنا «شجاع» ، وإذا قلت «هذا زيد» فـ«زيد» هنا اسم جامد ، ولكن معناه «صاحب هذا الاسم» وإذا قلت «محمد ذو خلق» فـ (ذو) اسم جامد ولكن معناه «صاحب خلق» وهكذا .

٣ - الجملة ، سواء أكانت جملة اسمية أم فعلية .

٤ - شبه الجملة (الظرف والجار والمجرور) .

والمبتدأ - إذا كان معربا - لابد أن يكون مرفوعا بعلامة الرفع المعروفة له (الضمة) إذا لم يكن مما يرفع بغيرها ، أو (الواو) أو (الألف)، وتقدر عليه الضمة فى المواضع الآتية :

١ - إذا كان المبتدأ مفردا مضافا إلى ياء المتكلم مثل «ربّى أكرمَنِ»[١] .

٢ - إذا كان المبتدأ اسما مقصوراً مثل : « الهُدَى هُدَى اللهِ».

٣ - إذا كان المبتدأ اسما منقوصا مثل : « القاضِى عادلٌ».

٤ - إذا كان مصدرا مؤولا مثل «وأنْ تَصُومُوا خيرٌ لكم»[٢] .

٥ - إذا كان اسما منقولا عن جملة مثل : «تأبَّطَ شرًّا شاعرٌ قديمٌ».

٦- إذا كان المبتدأ مجرورا بحرف الجر الزائد مثل قولهم «بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ».

ولست أرى رأى من يقول - كابن خالويه - إن المضاف إلى ياء المتكلم لا علامة فيه لأن الياء تذهب بالعلامة ، ولا رأى من يقول إن الاسم المنقوص والمقصور لا علامة فيه ، ولا رأى من يقول إن المضاف إلى ياء المتكلم مبنى[٣]؛ لأن كل وظيفة نحوية لابد لها من علامة إعرابية تخصها وتعرف بها ، ولأن كل اسم من

(١) الفجر ، الآية ١٥ (٢) البقرة ، الآية ١٨٤ .

(٣) أنظر إعراب ثلاثين سرة لابن خالويه : ٧٩ ، وشرح الرضى للكافية١/ ٣٥ . ولست أميل مع الرضى إلى أن المضاف إلى ياء المتكلم مبنى لأن مسلك العربية مع المبنيّات أنّها لاتضاف ، ولكن هذا مضاف إلى ياء المتكلم يمكن وصفه .

هذه إذا أتبع باسم آخر تظهر عليه العلامة الإعرابية كان مرفوعا ، فليست العلامة فى الحقيقة للاسم من حيث هو اسم ولكنها للموقع الذى يكون فيه ، ولهذا السبب نفسه يكون المبتدأ ، إذا كان اسما مبنيا ، فى محل رفع . وبذلك يكون المصطلح «مبتدأ» ملخصا لأمورة كثيرة منها الرفع ، والرتبة لأن المبتدأ لايكون إلا مرفوعا مقدما إلا إذا طرأ على التركيب ما يستدعى تأخيره ، ومنها الصيغة لأن المبتدأ لايكون إلا اسما أو مافى تأويله ، ومنها التعيين (التعريف والتنكير) لأن المبتدأ لا يكون إلا معرفة أو مافى حكمها وهو النكرة المخصصة .

وما ينطبق على المبتدأ من حيث العلامة الإعرابية ينطبق أيضا على الخبر غير أن الخبر يفترق عن المبتدأ فى أنه من الممكن أن يكون جملة فتكون فى محل رفع ، أو شبه جملة فتكون بحسب متعلقها على التفصيل الذى تورده كتب النحو .

٢ - الجملة الاسمية المجزوءة :

لم يتناول النحاة هذا النوع من الجمل على الوجه الذى أحب أن أتناولها به ، ولكنهم - كما سبقت الإشارة إلى ذلك - لا يقرون بوجود الجملة إلا إذا كان هناك إسناد بطرفيه (المبتدأ والخبر) ، وهناك بعض التراكيب لم يكتمل لها هذان الطرفان ، بل وجد طرف واحد فقط ولم يمكن فى التعبير المستعمل أن يظهر الطرف الآخر مطلقا ، ومع ذلك نجد كثيرا من النحاة لا يعترف بهذا ، ويصر على اعتبار طرف آخر ، ويرى أنه محذوف «وجوبا» ومعنى الحذف الواجب أنه لا يمكن أن يظهر على الإطلاق بل إن ظهوره فى بعض هذه التراكيب قد يخل بالمعنى المقصود ويذهب به .

ونحن لا نعيب على نحاتنا هذا المسلك، فهم قد أرادوا الاطراد لنظامهم الذى وضعوه لتحليل اللغة وفهم تراكيبها، وقد يكونون فى كثير مما ذهبوا إليه على حق ، ولكننا نسمح لأنفسنا أيضا أن نعيد النظر فيما قدموا إلينا ، وبطبيعة الحال لن نغير اللغة نفسها ، فليس هذا فى وسع أحد ، ولكن الذى نود تغييره بعض هذه النظرات الخاصة بتحليل بعض التراكيب،

وليست مخالفتهم فى ذلك خروجا أومروقا على إجماعهم يوجب العذل واللوم ، وإجماعهم لا يلزم أحدًا باتباعهم فإن «إجماع النحويين ليس بحجة على من خالفهم»[1] كما يقول ابن مضاء ، وقد قال أبو الفتح ابن جنى من قبله « اعلم أن إجماع أهل البلدين (يعنى أهل البصرة وأهل الكوفة) إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص ، فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه ، وذلك أنه لم يرد ممن يُطاع أمره فى قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ ، كما جاء النص عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من قوله : « أمتى لاتجتمع على ضلالة» وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة ، فكل من فُرِقَ له عن علةٍ صحيحة وطريقٍ نَهْجَةٍ كان خليلَ نفسه وأبا عمرو فكره»[2].

إننا نرى أن المعوّل كله على إفادة المعنى، فإذا كان التركيب مفيدا لمعنى يحسن السكوت عليه، فلا داعى لتكلف البحث عن طرفى الإسناد ، ومعنى هذا أننا ننظر إلى هذه التراكيب على أنها جمل مفيدة، وإن لم يتحقق لها اكتمال طرفى الإسناد . إذن مانعنيه بالجمل الاسمية المجزوءة هو الجمل التى أفادت معنى يحسن السكوت عليه من غير أن يكون موجودا فى التركيب إلا اسم واحد مرفوع ، وقد تناولها النحاة من قبل على أن بعضها قد حذف منه الخبر، وبعضها الآخر قد حذف منه المبتدأ ،وسوف أعرضها أولا كما عرضها النحاة ثم أعقب عليها بما أرتئيه فيها من رأى :

يقول النحاة : يجب حذف الخبر وجوبا فى أربعة مواضع هى على النحو الآتى :

١- إذا وقع المبتدأ بعد «لولا» الامتناعية وكان الخبر كونا عاما مثل«لولا أنتم لكنا مؤمنين»[2].

٢ - إذا كان المبتدأ نصا فى اليمين مثل « لعمرُك إنهم لفى سكرتهم يعمهون»[3].

٣ - إذا وقع بعد المبتدأ واو هى نصٌّ فى العطف والمعية مثل «كلُّ رجلٍ وضيعتُه».

٤ - إذا كان المبتدأ مصدرا أو اسم تفضيل مضافا إلى مصدر بعده حال تسد

(١) الرد على النحاة لابن مضاء : ٧٤ (ط دار الاعتصام) .
(٢) الخصائص لابن جنى ١/١٨٩ ، ١٩٠ (ط دار الكتب) .
(٣) سورة سبأ ، الآية ٣١ . (٤) سورة الحجر ، الآية ٧٢ .

مسـد الخبرولا تصلح أن تكون هى الخـبر مثل «ضربى العبد مسيئًا »، و« أكثُر ضربى العبد مسيئا»

كـما يجب حـذف المبتدأ فى مـواضع هى:

١ - إذا كان الخـبر نعتا مـقطوعا للرفع مـثل « أعـوذ بالله من الشـيطانِ الرجـيمُ» برفع الرجيم .

٢ - إذا كـان الخبر مخصوصا بالمـدح أو بالذم مثل « نعم الرجل أبو بكر ».

٣ - إذا كان الخـبر صريحـا فى القسم مثل « فى ذمتى لأحجن إلى بيت الله » .

٤ - إذا كان الخـبر مصـدرا نائبا مناب فعله مثل « فصبرٌ جميلٌ » (١) .

بعـد عـرض هذه المواضع على الوجـه الذى قرره النحـاة - أود أن أعرض ما أراه فى عـلاج هذه التراكـيب المختلفـة ، ولن أبعد - فى الوقت نفســه - عما يراه بعض النحاة ، وسـيُرى أننى أهتـدى ببعض هذه الآراء ، وأوّل ما أراه فى ذلك أن ما يسمى بالنعت المقطوع للرفع ينبغى أن نخرجه من إطار الجملة المجزوءة ، لأن هذا لا يعدو أن يكون مـخالفة فـى الإعراب أو ترخصا فـيـه من أجل إثارة الانتـبـاه ولفت النظر للسامـع بوسيلة صوتـية لعلها تـصدم أذنه ومألوفه اللغوى فيلتفت إلى ما يقال بهدف تأكيد هذه الصـفة ، وذلك أن قطع النعت مخالـفته للمنعوت بالرفع إن كـان المنعوت منصـوبا أو مجـرورا ، وبالنصب إن كـان المنعوت مـجرورا أو مرفوعـا ، ولا يخرج فى الوقت نفسه عن كونه «نعتا» فإذا قلنا : «رأيت مـحـمَّـدا العـاقلُ» ونطـقنا كلمـة «العاقل» مرفـوعة فإن النحاة -كـما سبق- لايرضيـهم أن تكون هذه الكلمة مرفـوعة دون أن تكون فى وظيـفة نحـوية تستـحق الرفع ولذلك قالوا إنها خبر لمبتدأ محذوف تقديره «هو» وهذه لا يمكن أن تظهر على الإطلاق، وما قالوه هنا يتفق فى غايته مع مـا نراه من إرادة توكيـد صـفة العـقل فى الجـملة السالفـة ولكن عن طريق افتـراض جملة تؤكد هذه الـصفة . وأرى أنه يكفى فى إعراب هذه الكلمة «العاقل» بالرفع هى وأمثـالها أن نقول إنهـا نعت مقطوع للرفع فـحـسب دون أن نتكلف القـول بأن هناك مبتدأ محـذوف وجوبا ، ففى هذا تعويض

(١) سورة يوسف ، الآية ١٨

للمسائل، وهنا يجب أن نقول فى تحليل النعت إنه يتبع منعوته ، وقد يرفع وقد ينصب لإرادة تأكيد الصفة المذكورة فهناك نعت مقطوع للرفع ، ونعت مقطوع للنصب .

ويجب أن نُخرج من إطار الجملة المجزوءة كذلك ما أورده النحاة فى حذف الخبر وجوبا فى أسلوب القسم مثل «لعمرُك لأفعلنَّ» وما أوردوه فى حذف المبتدأ وجوبا كذلك مثل «فى ذمتى لأفعلنَّ» لأنى أرى أن أسلوب القسم يجب أن يعالج منفصلا تحت نوع خاص من الجمل يسمى بالأساليب الخاصة ، وكذلك أسلوب المدح والذم لأن هذه تراكيب خاصة تلزم طريقا واحدا فى التعبير .

وفى تحليل أسلوب «لعمرك» .... يكفى أن نقول إن اللام للقسم وعمرك مقسم به مرفوع والكاف فى محل جر ، وبعد ذلك تعرب جملة جواب القسم ، ولاداعى لأن نتكلف خبرا محذوفا وجوبا ، لأن الذى دفع نحاتنا القدماء إلى تكلف هذا أنهم لم يعترفوا بوجود مايسمى بالجملة المجزوءة .

وأما أسلوب «فى ذمتى لأجتهدن» مثلا فلا أرى بأسا على الإطلاق - برغم أن النحاة يمنعون هذا - من أن يكون الجار والمجرور «فى ذمتى» بغير متعلق ، لإفادة القسم ، ثم هى بعد ذلك عبارات محدودة جدا .

وأما أسلوب المدح والذم فإن النحاة لا يدخلونه فى الجملة الاسمية المحذوف أحد طرفيها وجوبا - وهو المبتدأ- إلا إذا كان المخصوص بالمدح أو بالذم مؤخرا مثل «نعم الخلق الصدق» و«بئس الخلق الكذبُ» وكذلك «نعم خلقا الصدقُ» و«بئسَ خلقا الكذبُ» فإن كلاًّ من «الصدق» و«الكذب» تعربان إما مبتدأ والجملة قبله فى محل رفع خبر مقدم ، وعلى هذ الوجه لا حذف فى التركيب ، والتركيب بهذا الاعتبار جملة اسمية تامة ، وإما أن يعربا خبرا لمبتدأ محذوف تقديره «هو» وهو محذوف وجوبا فى رأيهم .

وقبل تحليل هذا الأسلوب على الوجه الذى نرتضيه أشير إلى أنه كثيرا ما تكتفى أداة المدح (نعم) أو الذم (بئس) أو (ساء) بالاسم المرفوع بعدها أو بالتمييز وهذا هو الاستعمال القرآنى فقد وردت هاتان الجملتان فى القرآن الكريم إحدى وثمانين مرة[1] موزعة على «نعم » و « بئس »

---

(١) يمكن مراجعة هذه الآيات فى سورها مستعينا بالمعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم فى مواد نعم وبئس وساء ص ٧٠٩ ، ١١٣ ، ٣٦٧

و«ساء» ولم يرد من جميع هذه الجمل إلا أربع جمل فقط بها ما يسمى بالمخصوص بالذم ، وهذه الجمل هى «بئس الوردُ المورودُ»(١) و«بئس الرِّفْدُ المرفودُ»(٢) و«بئس الاسْمُ الفسوقُ بعدَ الإيمان(٣)» و«ساء مثلا القومُ الذين كذبوا بآياتنا(٤)».

وأود أن أشير أيضا إلى أنه عندما يكون المخصوص بالمدح أو بالذم مقدما ويعرب مبتدأ لا تكون جملة الخبر محتاجة إلى رابط يربطها بالمبتدأ من تلك الروابط اللفظية لوجود العموم فيه الذى يندرج تحته المبتدأ ، فكأن المبتدأ قد تكرر بنفسه ، يقول سيبويه «وأعلم أنه محال أن تقول : عبد الله نعم الرجل ، والرجل غير عبد الله ، كما أنه محال أن تقول : عبد الله هو فيها ، وهو غيره»(٥) فتطابق المخصوص بالمدح أو بالذم مع الاسم المرفوع بعد أداة المدح أو الذم كتطابق الاسم مع ضميره عند سيبويه ، وعند المبرد أيضا(٦).

وعندما يكون المخصوص بالمدح أو الذم مقدما لا يختلف النحاة فى إعرابه مبتدأ خبره الجملة بعده ، ولكنهم يختلفون عندما يؤخر ، فمنهم من يعربه مبتدأ ، ومنهم من يعربه خبرا لمبتدأ محذوف وجوبا ، ومنهم من يعربه بدلا من فاعل نعم أو بئس ، ومنهم من يعربه مبتدأ خبره محذوف وجوبا(٧). وهذا الاختلاف بطبيعة الحال يشير إلى الاضطراب فى تفسير هذا التركيب وتحليله .

والذى نخلص إليه من كل هذا أننا لا نرى فعلية كل من نعم وبئس وما يؤدى معنى المدح أو الذم مثلهما ، بل هى أدوات لإفادة المدح أو الذم ، وكل أداة من هذه الأدوات تضام اسما مرفوعا ولا يليها إلا إذا كان معرفا بال أو مضافا إلى ما هو معرف بأداة التعريف (ال) مثل : «نعم الخلقُ الصدقُ» أو «نعم خلقُ المؤمنِ الصدقُ» ويكون تحليل هذه الجملة على الوجة الآتى :

نعم : أداة مدح .

الخلق : ضميمة أداة المدح ، مرفوع .

الصدق : بدل من (الخلق) .

وقد رأى هذا الرأى من قبل ابن كيسان إذ ذهب إلى أن المخصوص بالمدح فى حالة تأخيره يعرب بدلا من المرفوع قبله ، وكذلك أبو على الفارسى وابن السراج

(١) سورة هود آية ٩٨ (٢) سورة هود آية ٩٩ (٣) سورة الحجرات آية ١١ .

(٤) سورة الأعراف آية ١٧٧ (٥) كتاب سيبويه ٢/١٧٧ (٦) انظر المقتضب ٢/١٤٩.

(٧) انظر هذا الخلاف فى الأشمونى ٣/٣٧ وانظر خلافات أخرى فى صفحة ٣٣ من الجزء نفسه وانظر الهمع ٢/٨٧ .

وأشار الأشمونى إلى أن ابن مالك يجيز هذا فى شرح التسهيل .

وقد أُخِذ على هذا الرأى أمران :

أولهما : أن هذا المخصوص لازم وليس البدل بلازم بل قد يؤتى به أو لا يؤتى به.

ثانيهما : أن هذا المخصوص لا يصلح لمباشرة أداة المدح فى كثير من أمثلته فإذا قلت : نعم الرجل محمد فلا يمكنك أن تقول : « نعم محمدٌ » .

ونقل السيوطى الرد على الاعتراض الثانى وهو أنه يجوز أن يقع بدلا ما لايجوز أن يلى العامل بدليل «إنَّك أنَتَ»[1] حيث تعرب «أنت» بدلا من الكاف ولا يصح أن يقال «إنَّ أنت» .

وقد نقل الصبان ردا على الاعتراض الأول فقال : قد يقال لا مانع من كونه لازما لكونه مقصورًا ، وكونُه تابعا لايقدح فى اللزوم كتابع مجرور(رب)[2] .

وقد تُسبق ضميمة أداة المدح أو الذم باسم نكرة يعرب تمييزا مثل : « نعم رجلاً محمدٌ » ويكون تحليل هذه الجملة على الوجه الآتى :

نعم : أداة مدح .

رجلا : تمييز منصوب .

محمد : ضميمة أداة المدح ، مرفوع .

ويؤيد إعراب (محمد) ضميمة لأداة المدح (نعم) أن الكسائى والفراء يذهبان إلى أن (محمد) فى مثل هذا التركيب تعرب فاعلا لـ (نعم) ، ولكننا لا نرى فعلية نعم وبئس ولذلك فليس لها فاعل ، ولكنها أداة تحتاج الى ضميمة معينة ، وقد تحذف الضميمة المرفوعة ويكتفى بذكر التمييز المنصوب فى التركيب الأخير .

بعد هذا يبقى من المواضع الثمانية التى عولجت فى النحو القديم على أنها جمل اسمية تامة حذف أحد جزأيها أربعة مواضع فحسب هى التى نعدها من الجمل الاسمية المجزوءة وهى كل تركيب أفاد معنى يحسن السكوت عليه من غير أن يتحقق فيه ركنا الإسناد .

إن الإيمان بالشكل اللغوى سوف يغنينا عن كثير من الخلافات والتعسف وتكلف التأويل ، فعندما نعتد بالجملة المجزوءة قسما من أقسام الجملة نجد أنفسنا فى غير حاجة إلى كثير من التأويلات البعيدة التى يرفضها الواقع اللغوى ، وبذلك نطبق ما نراه من أن الجملة الاسمية المطلقة خالية من نظرية العامل .

---

(١) انظر الهمع ٢/ ٨٧

(٢)حاشية الصبان ٣/ ٣٧

ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن بعض النحاة القدماء يعترفون بالمبتدأ الذى لاخبر له ، وفى الوقت نفسه لا يجيزون حذف الخبر وجوبا إلا إذا كان هناك فى التركيب ما يسد مسده ، ففى حالة الاسم المرفوع المعطوف عليه اسم آخر بواو تفيد معنى (مع) ذهب الأخفش والكوفيون وابن خروف وابن عصفور إلى أنه كلام تام لا يحتاج إلى تقدير مثل «كلُّ رجلٍ وَضيعَتُه» وفى مثل «حَسْبُكَ ينمِ الناس» قيل عن حسبك: هو مبتدأ لا خبر له لأنه بمعنى « اكفف » واختاره ابن طاهر[1] وقد ذهب الفراء إلى أن الاسم الواقع بعد « لولا» ليس مبتدأ بل مرفوع بها لاستغنائه بها كما يرتفع الفاعل بالفعل[2] .

فهذه إشارات نجد فيها سندا لدعوى وجود ما يسمى بالجملة المجزوءة ويقول المرحوم إبراهيم مصطفى «والذى عوّضَ الأمر على النحاة ما قرروه من أن كل جملة يجب أن تشمل مبتدأ وخبرا أو فعلا وفاعلا ولم يعرفوا الجملة الناقصة»[3].

وينبغى أن نعيد النظر فى تحليل ما نسميه الجملة المجزوءة ، ولا بأس أن نضع مصطلحات خاصة تعين على تخلص هذه الجمل المجزوءة مما ألصقت به وحسبت عليه من قبل ، ولن نطلق على الاسم المرفوع فى هذه الجملة المجزوة «مبتدأ» لأنهم قالوا فى تعريف المبتدأ إنه اسم مخبر عنه ، وهذه النماذج لاخبر فيها مطلقا .

أولا : الاسم المصاحب وهو الاسم المرفوع المعطوف عليه اسم آخر بواو هى نص فى المعية مثل : كلُّ رجلٍ وضَيْعَتُه».

ومن المعروف أن النحاة يقدرون خبراً محذوفا وجوبا تقديره «مقترنان» ولا نرى هذا التقدير ، لأن الجملة مفيدة من غيرهذا التقدير ، ويكفى فى إعرابها أن نقول:

كل : اسم مرفوع مصاحَب (بفتح الحاء أو بكسرها) .

رجل : مضاف إليه .

الواو : عاطفة بمعنى مع .

ضيعته : معطوف على «كل» والهاء فى محل جر مضاف إليه .

ومن الواضح أن الضمير هنا يربط بين الاسمين مع العطف .

---

(١) انظر الهمع ١/١٠٥ (٢)السابق نفسه (٥) إحياء النحو :١٤٢

وقد ذهب الكوفيون والأخفش إلى أن « نحو: كلُّ رجل وضيعته , مستَغْنٍ عن تقدير خبر لأن معناه : مع ضيعته ، فكما أنك لو جئت بمع موضع الواو لم تحتج إلى مزيد عليها ، وعلى ما يليها فى حصول الفائدة ، كذلك لا تحتاج إليه مع الواو ومصحوبها،[1] وقد اختار هذا المذهب ابن عصفور ورأى أن هذا كلام تام لا يحتاج إلى خبر[2] وعبارة السيوطى نقلا عن الكوفيين أن الخبر لم يحذف وإنما أغنت عنه الواو[3]، وأشار أيضا إلى أن ابن خروف اختار هذا المذهب .

ونحن نرى أنه لا يصح أن يوجد مبتدأ بدون خبر ، فإذا كان هذا التركيب فى غير حاجة إلى الخبر فلا داعى للقول بأن الاسم الموجود مبتدأ لأن هذا يدفع إلى تقدير خبر واعتقاد أنه محذوف ، ويكفى أن نقول فى إعرابه: « اسم مرفوع مصاحَب» ومصاحب بصيغة اسم الفاعل أى بكسر الحاء أو بصيغة اسم المفعول أى بفتح الحاء أيهما شئت لأنه من المفاعلة وما صاحب فقد صوحب .

ثانيا : المصدر المضاف الواقع بعده حال لا تصلح أن تكون خبرا ، وكذلك «أفْعَل» إذا أضيف إليه هذا المصدر ، وقد مثل له النحاة بقولهم : «ضَرْبى زيدًا قائمًا» و«أتمُّ تبينى الحقَّ منوطًا بالحكم» ومثل له الأشمونى بقوله صلى الله عليه وسلم: «أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد»[4] ومن ذلك فى الشعر قول رؤبة بن العجاج[5] :

وَرَأْيُ عَيْنَىَّ الفَتَى أباكا
يُعْطِى الجَزِيلَ فَعَلَيْكَ ذَاكَا

وقول الأعشى[6] :

عَهْدِى بِهَا فِى الحىِّ قد سُرْبِلَتْ
بيضاءَ مِثْلَ المهرةِ الضَّامرِ

وقول الآخر[7] :

خيرُ اقترابى من المولى حليفَ رضًا
وشرُّ بعدِىَ عَنْهُ وهْوَ غَضْبَانُ

---

(1) الأشمونى ١/ ٢١٧
(2) إنظر شرح ابن عقيل ١/ ١٠٧
(3) الهمع ١/ ١٠٥
(4) الأشمونى ١/ ٢١٩
(5) الدرر اللوامع للشنقيطى ١/ ٧٧ .
(6) الدرر اللوامع للشنقيطى ١/ ٧٧
(7) السابق

وقد اختلف النحاة فى تحليل هذا التركيب اختلافا غير يسير ، ولذلك يقول السيوطى «وهذه المسألة طويلة الذيول كثيرة الخلاف ، وقد أفردتها قديما بتأليف مستقل[١]» وحتى لانقع فى مثل هذا الخلاف أرى أن نكتفى فى تحليل هذا التركيب (ضربى زيدا قائما) بما يأتى :

ضربى : مصدر فِعْلِى[٢] مضاف والياء فى محل جر مضاف إليه .

زيدا : مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

قائما : حال منصوب .

وهناك كثير من النحاة قالوا عن هذا المصدر إنه «لاخبر له»[٣] .

فإذا كان لا خبر له فليس مبتدأ ، لأن المبتدأ هو ما له خبر فى رأينا .

ثالثا : المصدر الذى يؤتى به بدلا من اللفظ بفعله سواء أكان يقصد به الخبر أم الإنشاء ،وسواء أكان مرفوعا أم منصوبا مثل :

«سمعٌ وطاعةٌ» و «صَبْرٌ جميل» والمصادر التى يدعى بها وذلك قولك : تُرْبًا وجندلا وما أشبه هذا[٤]، ومن ذلك قولهم «مرحبًا وأهلا وإن تأتنى فأهلَ الليلِ والنهار» ، وزعم الخليل رحمه الله - حين مثله أنه بمنزلة رجل رأيته قد سدد سهمه فقلت : «القرطاسَ» أى أنت عندى ممن سيصيبه .... فإنما رأيت رجلا قاصدا إلى مكان أو طالبا أمراً فقلت : مرحبا وأهلا ، أى أدركت ذلك وأصبت فحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه فكأنه صار بدلا من «رحبت بلادك وأهِلَتْ»[٥] ويقصد سيبويه وأستاذه الخليل بهذا أن دلالة الحال المشاهدة وملابسات الموقف اللغوى أغنت عن ذكر الفعل ، فصار حذفه من الكلام ضروريا ، لأن ذكره يعد فضولا من القول ولغوا ، ونحن نوافقهما على هذا ، ونزيد عليه أن هذا المحذوف المرفوض لا اعتداد به ، إذ إن دلالة الكلام المذكور كافية فى إفادة المعنى ومغنية عما سواه .

ويكفى فى تحليل هذا النوع من الجمل المجزوءة أن نقول فى مثل : «صبرٌ جميل» مصدر مرفوع إذا كان مرفوعا أو مصدر منصوب إذا كان منصوبا ، وقد ذكر سيبويه أن هذه المصادر قد ترفع يقول : «ومنهم من يرفع» ويقول «وقد رفعه بعض

---

(١) الهمع ١/ ١٠٥ (٢) المقصود بكلمة «فعلى» أن المصدر يعمل عمل فعله فى هذا التركيب

(٣) أنظر الهمع ١/ ١٠٥ (٤) انظر سيبوية ١/ ٣١٤ (بولاق) (٥) سيبويه ١/ ٢٩٥ (بولاق)

العرب» وقد أفاض سيبويه فى ذكر نماذج كثيرة لهذه المصادر ونقل الرفع فيها والنصب كذلك ما عدا المصادر المضافة مثل : سبحان الله ومعاذ الله وحنانيك ولبيك وسعديك فليس فيها إلا النصب ، وقد نص على أن معنى المرفوع من هذا هو معنى المنصوب «وفيه المعنى الذى يكون فى المنصوب»[١] ولذلك قال المبرد عن هذه المصادر «كل هذا معناه فى النصب ومعناه فى الرفع واحد»[٢] ويقول ابن يعيش «ألا ترى أنك إذا قلت : سلام عليك وويل له بالرفع كان معناه كمعناه منصوبا»[٣].

رابعا : الاسم المرفوع الواقع بعد لولا الامتناعية على شريطة أن تفيد مع هذا الاسم معنى مستقلا مثل قوله تعالى « ولولا فضل الله عليكم ورحمته[٤]» ويعرب على أنه اسم مرفوع بعد لولا وكفى ،وهذا هو مذهب الفراء[٥] والكوفيين الذين يرون أن (لولا) ترفع الاسم بعدها وقد ناصرهم فى هذا الرأى وظاهرهم عليه ابن الأنبارى وتصدى لتفنيد آراء البصريين(٦).

وأما لولا الامتناعية التى لا تستقل مع الاسم المرفوع بعدها بمعنى مستقل فليست من الجمل المجزوءة ، بل هى من الجمل الاسمية التامة ولكن ليس خبر المبتدأ بعدها محذوفا وجوبا كما يرى كثير من النحاة بل إن خبرها مذكور وهو ما يسمى جواب «لولا» وبهذا نتجاوز كثيرا من الخلافات ، وما ذهبنا إليه هو رأى ابن الطراوة الذى يرى أن جواب لولا أبدا هو خبر المبتدأ ولم يرض رأيه هذا ابنَ هشام فصدره بقوله : وزعم ابن الطراوة ، ولكن السيوطى يعطى له ما يستحق فيقول : «وذهب قوم إلى أن الخبر بعد لولا غير مقدر وأنه الجواب ، وإن كان البصريون يرون أنه لايصح أن يكون الخبر لخلوه غالبا من العائد ، مع هذا يرون أنه سد مسد الخبر .(٧) ولابأس فى هذا لاختلاف لولا عن جميع أدوات الشرط فى أنها لا يليها فعل .

---

(١) سيبويه ١/٣١٤ (٢) المقتضب للمبرد ٣/ ٢١٧ (٣) شرح المفصل لابن يعيش ١/٩٣

(٤) سورة النور فى الآيتين ١٠ ، ٢٠ (٥) انظر شرح الرضى على الكافية ١/ ١٠٤ .

(٦) انظر المسألة رقم ١٠ من الإنصاف ١/ ٧٠ (تحقيق محمد محيى الدين عبدالحميد) .

(٧) انظر : سيبويه ٢/ ١٩٢ والمقتضب ٣/ ٧٦ والإنصاف : ٥٢ والمغنى ١/ ٢١٥ والهمع ١/ ١٠٥

(٨) انظر شرح الرضى على الكافية ١/ ١٠٤ والهمع ١/ ١٠٥ .

٣ - جملة الوصف مع مرفوعه :

يُدرِج النحاة مثل هذا التركيب : «أقائم المحمدان» تحت الجملة الاسمية التامة، وعند تحليله يقولون إن الهمزة للاستفهام و«قائم» مبتدأ مرفوع و«المحمدان »فاعل سد مسد الخبر ، ويقولون مثل هذا فى نحو «أحَيٌّ والداك»(١) وكذلك فى مثل «أمحمود أخواك؟» غير أنهم يعربون كلمة «أخواك» نائب فاعل فى المثال الأخير ، ويرون أن الاسم المشتق فى هذا التركيب يؤدى ما يؤديه الفعل يقول ابن يعيش « واعلم أن قولهم « أقائم الزيدان ؟ » إنما أفاد نظرا إلى المعنى إذ المعنى « أيقوم الزيدان؟ » فتم الكلام لأنه فعل وفاعل ، وقائم هنا اسم من جهة اللفظ وفعل من جهة المعنى ، فلما كان الكلام تاما من جهة المعنى أرادوا إصلاح اللفظ فقالوا أقائم مبتدأ والزيدان مرتفع به وقد سد مسد الخبر من حيث إن الكلام تم به ولم يكن ثَمَّ خبرٌ محذوف على الحقيقة » (٢).

ومعنى هذا أن هذه الجملة تتألف إما من (مبتدأ وفاعل) أو من (مبتدأ ونائب فاعل) وهم يقولون إن الإسناد بطرفيه هو الذى تنعقد به الجملة ، وطرفا الإسناد إما أن يكوّنا المبتدأ والخبر فى الجمل الاسمية التامة أو أن يكونا الفعل والفاعل فى الجمل الفعلية التامة أو الفعل ونائب الفاعل . وكل من المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل يعد مسندا إليه فى جملته .

إذن جملة « أقائم المحمدان ؟ » تتألف من «مسند إليه + مسند إليه» وأحدهما من الجملة الاسمية والآخر من الجملة الفعلية ، أى أخذت المسند إليه من الجملتين . وهذا وضع غريب فى تركيب هذه الجملة ، وهذا ما دعانا إلى إفرادها بمعالجة خاصة .

وينبغى أن يسمى هذا التركيب « الجملة الوصفية » جريا على عادة النحاة فى نسبة الجمل إلى صدرها ، وصدر هذه الجملة هو الوصف ، والمقصود بالوصف : اسم الفاعل مثل قائم وناجح ومكرِم (بكسر الراء) ومستخرِج (بكسر الراء) ، واسم المفعول مثل مضروب ومحمود ومنصور ومكرَم (بفتح الراء) ومستخرَج

---

(١) صحيح البخارى ٤/ ٧١ (طـ الشعب) .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٩٦ .

(بفتح الراء) والصفة المشبهة مثل كريم وحليم وقوى وشهم وشجاع ، غير أن هذه التسمية قد تلتبس بالجملة الواقعة نعتا ، ولذلك آثرنا الإبقاء على تسمية النحاة لها «الوصف مع مرفوعه» مع ملاحظة أنها يجب أن تكون مستقلة عن الجملة الاسمية التامة والمجزوءة .

والذى جعل النحاة يعدون هذا التركيب من الجملة الاسمية التامة أنهم يجعلون مصطلح «الاسم» فى العربية شاملا لأنواع مختلفة منه مع أن بعض هذه الأنواع يمكن أن يستقل بصفات خاصة ومن هذه الأنواع التى يمكن أن تستقل بصفات خاصة تفردها عن الاسم «الوصف»(١) ولما رأى النحاة أنه يختلف عن الاسم قالوا إن له مرفوعا أغنى عن الخبر ، وراعوا ذلك فى تعريفهم للمبتدأ حيث عطفوا بـ (أو) عليه «الوصف الرافع لما يكتفى به» وقالوا إن «أو» فى التعريف للتنويع لا للتخيير .

وهناك بعض النصوص للنحاة توحى بإدراكهم لهذه الفروق بين الوصف وغيره سأكتفى منها بنصين فقط أولهما للرضى الذى يقول فى التعقيب على تعريف ابن الحاجب للمبتدأ الذى ذكر فى حده «أو الصفةالواقعة بعد حرف النفى وألف الاستفهام رافعة لظاهر»ومثل لذلك بقوله : «ما قائم الزيدان وأقائم الزيدان ». يقول الرضى «هذا هو حد المبتدأ الثانى، والنحاة تكلفوا إدخال هذا أيضا فى حد المبتدأ الأول فقالوا إن خبره محذوف لسد فاعله مسد الخبر ، وليس بشىء ، بل لم يكن لهذا المبتدأ أصلا من خبر حتى يحذف ويسد غيره مسده ، ولوتكلفت له تقدير خبر لم يتأتَّ إذ هو فى المعنى كالفعل والفاعل لا خبر له فمن ثَم تمَّ بفاعله كلاما من بين جميع اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ولهذا أيضا لا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولايجمع(٢)» والنص الثانى من كلام ابن هشام الذى يعقد مقارنة بين هذين النوعين من المبتدأ فيقول ضمن هذه المقارنة « ولا يكون المبتدأ المستغنى عن الخبر فى تأويل الاسم البتة ، بل ولا كل اسم بل يكون اسما هو صفة نحو «أقائم الزيدان» و «ما مضروب

---

(١) يفرد الدكتورتمام حسان «الصفة» بقسم مستقل ، وقد قسم الكلمة إلى سبعة أقسام بدلا من ثلاثة أقسام وهى الاسم والصفة والفعل والضمير والخوالف والظرف والأداة (انظر اللغة العربية معناها ومبناها من صفحة ٩٠ إلى ١٣٢) وانظر أيضا كتابى « العلامة الإعرابية فى الجملة» من صفحة ٦٤ إلى ٨٧ حيث ناقشت هذا التقسيم وتقسيمات أخرى (مطبوعات جامعة الكويت ١٩٨٤) . ودار الفكر العربى ١٩٨٨ .

(٢) شرح الكافية للرضى ٨٦/١

العمران» . . . . والمبتدأ المستغنى عن الخبر لابد أن يعتمد على نفى أو استفهام[1] :

ومن خلال هذين النصين نستطيع أن نتبين خصائص جملة الوصف مع مرفوعه ، غير أننا تلافيا للخلط بين هذا النوع وسابقيه - نود ألا نقول عن الوصف هنا فى تحليله إنه مبتدأ ، ويكفى فى إعرابه أن نقول إذا كان اسم فاعل أو صفة مشبهة «وصف فاعل مرفوع وما بعده فاعل» وإذا كان اسم مفعول نقول «وصف مفعول وما بعده نائب فاعل» .

ومن خصائص هذه الجملة الوصفية أنه لا يتطابق فيها الوصف مع المرفوع بعده ، فيلزم الوصف الإفراد فلا يثنى ولا يجمع، ويلزم التنكير فلا يعرف ولا يوصف أيضا ولا يصغر ، ولا يشترط مثل هذا فى «المبتدأ». ومن أمثلة ذلك قول الرسول صلى الله عليه وسلم « أحىٌّ والداك ؟ »[2] وقولنا : أناجح المحمدان؟، أناجح المحمدون ، وإذا أعربنا الجملة الأخيرة مثلا قلنا :

الهمزة : للاستفهام .

ناجح : وصف فاعل مرفوع .

المحمدون : فاعل مرفوع وعلامة رفعه الواو لأنه جمع مذكر سالم .

فإذا ثنى الوصف أو جمع بحيث نقول أناجحان المحمدان؟، أو أناجحون المحمدون؟ فإن هذه تتحول إلى جملة اسمية تامة تقدم فيها الخبر وتأخر المبتدأ جوازا .

فجملة الوصف مع مرفوعه لا تطابق بين جزأيها ، ولذلك سبق أن اخترنا أن مثل «أراغب أنت ؟ » جملة اسمية فقط وهو ما ذهب إليه كثير من النحاة وليس الوصف فيها إلا خبرا مقدما .

وجملة الوصف مع مرفوعه لا يدخل عليها من النواسخ إلا ما يفيد النفى وهى بذلك تختلف عن الجملة الاسمية ، ولابد أن تسبق بنفى أو استفهام . ولا يشترط هذا فى الجملة الاسمية .

الجملة الاسمية المقيَّدة .

وأما الجملة الاسمية المقيدة فالمراد بها كل جملة اسمية تامة قيدت بأحد المقيدات التى تسمى «النواسخ» ، وهذه النواسخ

---

(١) شرح شذور الذهب لابن هشام : ٢٣٠ .

(٢) صحيح البخارى ٤/ ٧١ (ط الشعب)

مقيدات للجملة الاسمية لأنها تضيف إليها معانى لم تكن موجودة من قبل من جانب وتؤثر فى أجزائها إعرابيا من جانب آخر ، وقد تقيد الجملة بمقيدات غير مؤثرة إعرابيا أيضا ، ولكننا لانعد المقيدات هنا إلا ماكان له تأثير إعرابى ، والمقيدات المؤثرة متعددة وهى على النحو الآتى :

(أ) - مقيدات الزمن ، وهذه هى كان وأخواتها ما عدا «ليس» والمقيدات الدالةعلى المقاربة تُضم هنا إلى كان وأخواتها لأنها تدل على قرب وقوع الخبر ، والقرب هنا زمنى ، وكذلك المقيدات الدالة على الرجاء والشروع لأنها من حيث أدرتها وجدتها دالة على الزمن المرجو وقوع الخبر فيه أو الذى شرع فى حدوث خبرها فيه .

وقد نجد بين أخوات كان ما قد يكون ظاهر أمره ليس دالا على الزمن وهو «صار»وهو يفيد التحويل كما يقول نحاتنا، ولكن مدلول التحويل نفسه لا يكون إلا بالانتقال من حالة إلى حالة ، وكل حالة ما دامت مختلفة عن الأخرى لابد أن تكون فى زمن معين ، لأن الشىء لايكون على حالين فى زمن واحد، ومثل «صار»ما يلحق بها سماعا لا قياسا مثل آل ورجع وحال وارتد[1] .

(ب) مقيدات النفى : وهى «ليس»والمشبهات بها «ما - لا - لات- إنْ» وهذه ترفع الاسم وتنصب الخبر ، و«لا» النافية للجنس ، وهذه تنصب الاسم إذا كان مضافا أو شبيها بالمضاف لأنها لاتتركب مع اسمها إذا كان غير مفرد ، أما إذا كان اسمها مفردا فإنها تتركب معه .

ولذلك يبنى على ما ينصب به ، وأما خبرها فإنه يكون مرفوعا .

(جـ) مقيدات التأكيد : وهى إنَّ وأنَّ ، وهى تضيف معنى التأكيد إلى الجملة الاسمية التامة ، وإن كانت أنّ المفتوحة الهمزة - كما يرى بعض المحدثين[2]- ليست إلا واسطة لنقل التأثير إلى الجملة ، ولذلك فهى حرف مصدرى ، والحروف المصدرية وسائط لنقل التأثير إلى الجملة الفعلية والاسمية، و (أنّ) هى المختصة بالجملة الاسمية فأنّ وما دخلت عليه تعد

(١)انظر شرح الكافية للرضى ٢/ ٢٩١

(٢) مثل برجستراشر فى كتابه « التطور النحوى» .

اسمـا أو مصدراً مـؤولا على حد تعبـير النحاة ، وقد عبر عن ذلك سيبويه بقوله : «أما أنّ فـهى اسم ، وما عملت فـيه صلة لها ، كمـا أن الفعل صلة لأن الخفـيفة ، وتكون أنّ اسما . ألا ترى أنك تقول : قد عرفت أنك منطلق، فأنك فى موضع اسم منصـوب كـأنك قلت : قـد عـرفت ذاك وتقول بلغنى أنك منطلق فـأنك فى موضع اسم مرفـوع كأنك قلت بلغـنى ذاك: «فأنّ الأسماء التى تعمل فيها صلة لها ، كما أنَّ أنْ الأفعال التى تعمل فيها صلة لها[1] وإذا أخذنا بهذا الرأى تكون إنَّ المكسورة الهمزة هى مقيدة التأكيد أما (أنَّ) المفتوحة الهمزة فـتكون مقـيدة الإيصـال أى جعل الجـملة معمولا لعامل قـبلها لايمكن أن يصل إليها إلا عن طريق (أنَّ).

والتـأكيد - بلا شـك - إضافة جـديدة لمعنى لم يكن موجودا من قبل فى الجملة، ولذلك قد لا أوافق ابن الأنبارى رحمه الله إذ جعل دخول إنَّ على الجـملة مما لا يغير المعنى ، وأقـول إن المعنى لم يتغـير ، بل زاد تأكـيـده وزيادة شيء عليـه لم يكن مـوجـودا من قبـل تقيـيـد له يقـول ابن الأنبارى فـى « أسرار العربـية[2]» وأما مـا يغير اللفظ دون المعنى فـهو إنّ تقول : إن زيدا قـائم فـ (إنّ) قد غـيـرت اللفظ ولم تغير المعنى ، لأن معناها التأكيد والتحقيق، وتأكيد الشىء لا يغير معناه» .

(د) مقيد التمنى : وهو «ليت» يقول ابن الأنبارى فى كتابه المشـار إليه آنفا «فأما ما يغير اللفظ والمعنى فنحو «ليت» فتقول : ليت زيدا منطلق «فليت» قد غـيرت اللفظ وغيـرت المعنى ، أما تغيير اللفظ فـلأنها نصبت الاسم ورفـعت الخبر ، وأما تغـيير المعنى فـلأنهـا أدخلـت فى الكلام مـعنى التمنى»[3].

(هـ) مقـيد الرجـاء : وهو «لعل» وهى حـرف يفيـد معـانى مخـتلفة هى التـوقع والتـعليل والاسـتـفـهـام - كـمـا حكى الكوفيون- ، ولكن أشـهر هذه المعانى هو ترجى المحـبـوب والإشـفـاق من المكروه «وتختص بـالممكن ، وقول فرعـون« لعلى أبلغ الأسبـاب أسباب السمـوات »إنما قاله جهلا أو مخرقة وإفكا» على حد تعبير ابن هشام[4].

---

(١)سيبويه ٣/ ١١٩ ، ١٢٠ (دار القلم)

(٢) تحقيق محمدبهجت البيطار (دمشق - ١٩٥٧ م) ، صفحة ١٣٠

(٣) السابق نفسه

(٤) مغنى اللبيب لابن هشام ١/ ٢٢٣ .

ولم أذكر هنا ما يفيد الرجاء من أخوات كاد ، وذكرتها فى مقيدات الزمن لأن أخبارها هناك لابد أن تكون فعلا مضارعا وإفادة أخوات كاد الرجاء مقرون برجاء حدوث الفعل، فهى بالزمن أشبه ، وأما لعل فهى ليست مختصة بالفعل بل قد يخبر عنها بالفعل أو بغيره، وإفادتها الرجاء من أصل وضعها .

(و) مقيد الاستدراك : وهو «لكنّ» وقد فسِّرَ إفادتها الاستدراك بأن تنسب لما بعدها حكما مخالفا لحكم ما قبلها ، ولذلك لابد أن يتقدمها كلام مناقض لما بعدها نحو : ما هذا ساكنا لكنه متحرك ، أو ضد له ، نحو ما هذ أبيض لكنه أسود، قيل أو خلاف ذلك نحو : ما زيد قائما لكنه شارب ، وقيل لا يجوز ذلك[1] وقد تفيد معانى أُخَر مع الاستدراك ، لكن معناها الغالب عليها هو الاستدراك .

(ز)مقيد التشبيه : وهو « كأن » وقد تكون (كأن) لإفادة الشك والظن أو التحقيق أو التقريب ، ولكن هذه المعانى كلها قائمة على المعنى الأصلى وهو التشبيه الذى يخرج عن مدلوله الأصلى إلى هذه المعانى الفرعية ، ولذلك يبقى هذا الحرف مقيدا للتشبيه فى جميع أحواله .

والجملة مع بعض مقيدات النفى (كلها ماعدا ليس) وكل مقيدات التأكيد والتمنى والرجاء والاستدراك والتشبيه لاتخرج عن اسميتها فهى جملة اسمية فى نظر النحاة قديما وحديثا ، وذلك لأن النحاة اعتبروا هذه المقيدات حروفا أو أدوات وقد درسها المتأخرون تحت عنوان «إن وأخواتها» وقد اهتموا بالتأثير الإعرابى فحسب فى التصنيف ، وكذلك «المشبهات بليس» لاتغير تصنيف الجملة الاسمية وتبقى لها اسميتها .

أما مقيدات الزمن وهى ما درست تحت عنوان «كان وأخواتها» و«كاد وأخواتها» فقد تردد النحاة القدماء فى نسبتها إلى الفعلية أو الحرفية ، فقد «ذهب بعض النحويين إلى أنها حروف وليست أفعالا ، لأنها لاتدل على المصدر ، ولو كانت أفعالا لكان ينبغى أن تدل على المصدر ، ولما كانت لاتدل على المصدر دل على أنها حروف»[2] ولعل الذى أوقع النحاة فى هذا التردد عدة أمور :

(١) السابق ١/٢٢٤، ٢٢٥ .

(٢) أسرار العربية لابن الأنبارى ١٣٢

١ - أنها تتصرف تصرف الأفعال فيصاغ من بعضها المضارع والأمر .

٢ - أنها تلحقها تاء التأنيث الساكنة ، وهم يعدون هذه التاء من علامة الفعل وتختص به .

٣ - أنها تلحقها تاء الفاعل وألف الاثنين وواو الجماعة فتقول كنت وكانا وكانوا ، كما تقول : قمت وقاما وقاموا وما أشبه ذلك .

ومهما يكن من أمر فقد اتفق النحاة على أن هذه الأفعال أفعال غير حقيقية ولهذا تسمى «أفعال العبارة» كما يقول ابن الأنبارى .

ولو أن النحاة اعترفوا بما يسمى «الأدوات المتصرفة» لما حدث مثل هذا الاضطراب والخلاف ، والذى أراه أن جملة «كان زيد قائما» أى المبتدأ والخبر الذى تدخل عليه «كان أو إحدى أخواتها» ينبغى أن تعد من الجمل الاسمية لعدة أسباب :

أولا : أن الجملة الاسمية مبهمة الزمان فإذا قلت «محمد كريم» فأنت تثبت الكرم لمحمد مطلقا دون تحديد زمن معين ، فإذا أدخلت «كان» أو إحدى أخواتها فأنت تحدد زمن هذا الإثبات أو تنفيه عنه إذا أدخلت «ليس» ولذلك قال بعض النحاة عن هذه الأدوات « بأنها لمجرد الزمن ولا دلالة لها على الحدث»[1] ويقول سيبويه: تقول :«كان عبد الله أخاك» فإنما أردت أن تخبر عن الأخوة ، وأدخلت كان لتجعل ذلك فيما مضى[2] ويقول المبرد عنها: إنها « فى وزن الفعل وتصرفه وليست فعلا على الحقيقة[3] لأنها خالية من الحدث ، وأنها دخلت على المبتدأ والخبر «لتخبر أن ذلك وقع فيما مضى ، وليست بفعل وصل منك إلى غيرك[4].

ثانيا : الفعل فى الجملة الفعلية يعد «مسندا» وهذه لاتعد مسندا فى جملتها ، وإنما المسند فى جملتها هو «الخبر» والمسند إليه هو اسمها ، فالإسناد -إذن- بين اسمها وخبرها ، وأما «كان»فهى أداة لإفادة الزمن فحسب كما سبقت الإشارة إلى ذلك

(١) السيوطى : الهمع ٢/ ١٦٥ (٢) سيبويه ١/ ٢١ .

(٣) المقتضب ٣/ ٣٣ (٤) انظر السابق ٢/ ٩٧ ، ٤ / ٨٦ .

ثالثا : إذا حذفت الفعل من الجملة الفعلية لم يستقل ما بعده فمثلا إذا قلت «شرب الطفل اللبن» وحذفت «شرب» لايصير الباقى جملة مفيدة فلا يقال «الطفل اللبن» ولكن إذا قلت «كان محمد حاضرا» وحذفت «كان» صار الباقى جملة مفيدة فتقول «محمد حاضر».

رابعا : يرى ابن جنى أنه لايلزم تأنيث كان لاسمها إذا كان مؤنثا لزوم تأنيث الفعل لفاعله إذا كان مؤنثا[1] للسبب السابق وهو أن ما بعدها لا يحتاج إليها احتياج الفاعل إلى فعله .

خامسا : لم يتفق النحاة على فعليتها مع أخواتها ، إذ يرى ابن السراج وثعلب حرفية (عسى) ويتفق ابن السراج والفارسى وابن شقير على حرفية (ليس) استنادا إلى عدم تصرفها فلا يأتى منها مضارع ولا أمر ولا مصدر ولاغير ذلك ، وذهب الزجاجى إلى أن كان وأخواتها حروف.[2]

سادسا : لم يخرج النحاة جملة الابتداء والخبر المنسوخة بـ (إن) أو إحدى أخواتها عن الاسمية ، ولذلك ينبغى ألا تخرج جملة الابتداء والخبر المنسوخة بـ (كان) أو إحدى أخواتها عن الاسمية كذلك .

سابعا : تستطيع أن تقول « أكل طفل تفاحة » فتأتى بالفاعل نكرة «طفل» ولكنك لا تستطيع أن تقول : « كان رجل حاضرا فتأتى باسم كان نكرة لأنه لا يجوز الابتداء بالنكرة إلا فى حالات معينة ليست هذه منها.

ثامنا : مما يدل على كون « كان وأخواتها» أدوات أنها تدخل على الأفعال كما تدخل الأدوات مع أنه « لا يلى فعل فعلا» كما يقول المبرد [3].

ولذلك عدها بعض الباحثين المحدثين أدوات منقولة من الفعل للدلالة على الزمن فى الجملة الاسمية التى تخلو من الدلالة عليه [4].

---

(١) انظر : الهمع ١/ ١٠ (٢) المقتضب : ٤/ ١١٠ (٣) انظر : د. تمام حسان « اللغة العربية معناها ومبناها » ١٣١ ود عبدالرحمن أيوب « العربية ولهجاتها » ص ٧٩ - ٨٢ .

لهذه الأسباب مجتمعة يسوغ لنا أن نعد الجملة المنسوخة بـ «كان» أو إحدى أخواتها - مثلها تماما «كان» وأخواتها - من الجملة الاسمية، كما تعد الجملة المنسوخة بـ «إن» أو إحدى أخواتها جملة اسمية كذلك.

وأما مثال جملة «ظننت عمرا أباك» فإننا نجد كثيرا من الباحثين يعالجونه تحت الجملة الاسمية أيضا من قبيل أن الجملة في أساسها هي «عمرو أبوك» وهي جملة اسمية ولكن المتكلم يشك في نسبة الخبر إلى المبتدأ أو الأبوة إلى عمرو في هذا المثال، ولذلك يصدر هذه الجملة بما يفيد الرجحان وهو «ظننت» أو «حسبت»، وقد يكون متيقنا من هذه النسبة ويريد الإخبار عن ذلك فيقول «علمت عمرا أباك» أو «رأيت عمرا أباك» فيصدر الجملة بما يدل على تيقنه أي يأتي قبل الجملة الاسمية بـ (علمت) أو (رأيت) أو غيرهما من أفعال اليقين، ولذلك نجد إمام النحاة سيبويه يقول عنها «هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين، وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر وذلك قولك: «حسب عبد الله زيدا بكرا، وظن عمرو خالدا أباك، وخال عبد الله زيدا أخاك ومثل ذلك: رأى عبد الله زيدا صاحبنا، ووجد عبد الله زيدا ذا الحفاظ.

وإنما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين هنا أنك إنما أردت أن تبين ما استقر عندك من حال المفعول الأول يقينا كان أوشكا[1]. فدخول «ظن» أو إحدى أخواتها - وهي أفعال الرجحان واليقين - على الجملة الاسمية لإفادة الشك في نسبة المفعول الثاني - وهو الخبر في الأصل - إلى المفعول الأول - وهو المبتدأ في الأصل - وذلك إذا قلت مثلا: ظننت محمداً حاضرا أولإفادة التيقن من ثبوت المفعول الثاني - وهو الخبر في الأصل - للمفعول الأول - وهو المبتدأ في الأصل - وذلك إذا قلت: علمت العلم نافعا، فجملة «محمد حاضر» و«العلم نافع» جملة اسمية، ولكن المتكلم أوقع على الجملة الأولى حالته الخاصة وهي الظن أو الرجحان وأوقع على الجملة الثانية حالته الخاصة من إفادة التيقن الحادث له وهو العلم بذلك، ولهذا يسوغ

---

(١) سيبويه ص ١/ ٨٨.

لنا أيضا أن نعالجها تحت الجملة الاسمية ، بسبب أن جزأى الجملة الاسمية يعرض لهما تغيير يلائم الحالة الجديدة التى طرأت فيصيران مفعولين .

ولكنه مما لا يحتمل الجدل أن الجملة مع ظن وأخواتها جملة فعلية لأن للفعل فاعلا ، وبينه وبين الفعل إسناد أصلى ، وقد خفَت الإسناد بين المبتدأ والخبر اللذين تحولا إلى مفعولين ،وعلى أية حال يمكن أن يكون ذلك من التقييد بالمفعولية ، وقد ينحل الإشكال إذا أطلقنا على مثل هذا النوع «جملة فعلية اسمية» والإسناد فيها إسنادٌ مركب لأنّ بين الفعل وفاعله إسناداً، وبين «المفعول الأول» و«المفعول الثانى» إسناداً كذلك وباعتبار الإسناد الأول تعد جملة فعلية ، وباعتبار الإسناد الثانى تعد جملة اسمية .مصطلح « الجملة الفعلية الاسمية » مصطلح يصف هذا النوع من الجمل وصفا دقيقا ، ولما كان الإسناد الأول فعليا عدت الجملة فعلية وأغفل الإسناد الثانى[1] .فى هذا الذى قدمته شىء من إعادة النظر في الوصف والتصنيف ، وهو فى كثير منه يعتمد على آراء لبعض النحاة السابقين ، ولاأريد أن أعيد هنا ما قاله ابن جنى عن النحو من أنه ليس دينا ولا عملا مسنونا فليس التفتيش والنظر فيه محرّما أو مجرّمًا ، وتكفى عبارته التى تعد مبدأ مهمّا وفى الوقت نفسه دعوة متجددة لإعمال الفكر وإجالة الخاطر وهى «فكلّ من فُرِق له عن علة صحيحة ، وطريقٍ نهجةٍ كان خليل نفسهِ وأبا عمرو فكرِه» وعلى الله سبحانه قصد السبيل .

محمد حماسة عبد اللطيف

الخبير بالمجمع

---

(١) انظر الفصل الثانى من كتابى « بناءالجملة العربية » دار الشروق .